

32 مليار درهم قيمة الاستثمارات في الموانئ والطرق والمطارات

ازدياد حجم الاستثمارات بنسبة 20% سنويا وإقبال كبير للمستثمرين الأجانب على المغرب

في هذا القطاع من الاستعداد الجيد لإنجاز البرامج الاستثمارية المبرمجة في أحسن الظروف.

واحتل القطاع الطرقي المرتبة الأولى ضمن البرنامج التوعوي بحيث رصد له ما يناهز 11 ألف مليون درهم وجاء القطاع البحري والمينائي في المرتبة الثانية عن طريق رصد مبلغ مالي حدد في 7530.256 مليون درهم.

ومن خلال البرنامج التوعوي ارتفعت الميزانية المرصودة للتمويل الطرقي خلال هذه السنة مقارنة بالسنة الماضية بحيث قاربت 8 ملايين درهم برسم سنة 2016 والمعدة للطرق.

وعرفت الميزانية المرصودة للمكتب الوطني للسكك الحديدية انخفاضا مقارنة بسنة 2015 قدر تقريبا بـ400 ألف مليون درهم وتبقى مديرية الموانئ والملك العمومي البحري على رأس المديرية التي ارتفعت ميزانيتها المرصودة لإنجاز أشغال ودراسات وخدمات المراقبة وتوسيع وتأهيل الموانئ وعلى الخصوص بالجنوب.

للثقة التي يولونها له ولتسريعاته، وأنه أصبح قبلة للمستثمرين الأجانب.

وأعلن رباح أن اللجنة الوطنية لحوادث السير ستحول إلى وكالة وطنية وذلك بعد الاتفاق الذي تم بين وزارة المالية ووزارة النقل والتجهيز، وقال إن حجم الاستثمارات في المغرب أصبح في تزايد.

وكشف البرنامج التوعوي لصفقات البناء والأشغال العمومية برسم 2016 الذي تم تقديمه أن الميزانية التي تم رصدتها ارتفعت بخمس مرات مقارنة بالسنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بالموانئ والملك البحري العمومي.

وكان اللقاء فرصة لإعطاء المزيد من الرؤية لمهنيي قطاع البناء والأشغال العمومية حول الطلبات العمومية والتعرف عن قرب على مشاريع هذا القطاع برسم سنة 2016، وذلك تحقيقا لشروط الشفافية والتنافسية والحكامة الجيدة وتمكين المقاولات والفاعلين

■ تكبيرين لكريم

رصدت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، في برنامجها التوعوي لصفقات البناء والأشغال العمومية برسم سنة 2016، كقيمة إجمالية حددت في 32 مليار درهم لإنجاز البرامج الاستثمارية المبرمجة في قطاع البناء والأشغال العمومية التي توزعت بين قطاع الطرق والطرق السيارة والموانئ والنقل البحري والسكك الحديدية والنقل الجوي وقطاع اللوجستيك والتجهيزات العامة. وكشف عزيز رباح وزير النقل والتجهيز واللوجستيك، أمس الثلاثاء، خلال يوم إعلامي لتقديم البرنامج التوعوي لصفقات البناء والأشغال العمومية برسم 2016 الذي شارك فيه ممثلون عن مهنيي القطاع بجميع مكوناته وعن رؤساء الجهات والمؤسسات المعنية "كشفت" أن حجم الاستثمارات أصبحت تزداد سنويا بحجم 20% بالمغرب. وعزا إقبال الأجانب على الاستثمار بالمغرب